

Distr.: General
24 May 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 23 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المؤرخة 18 أيار/مايو 2023 (S/2023/362)، ورسالة الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة المؤرخة 22 أيار/مايو 2023 (S/2023/368)، وكذلك إلى ادعاءات بعض الدول في ما يتعلق بتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) بوجه عام، وعطفاً على مراسلاتنا السابقة، بما فيها الرسائل المؤرخة 13 تموز/يوليه 2022 (S/2022/554) و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/889) و 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/911) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/922)، أود أن أكرر تأكيد الموقف المبدئي للاتحاد الروسي في هذا الصدد.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات المستمرة لفرض تأكيدات ذات دوافع سياسية بشأن عدم امتثال إيران المزعوم للقرار 2231 (2015). إن الاتحاد الروسي يدين بأشد العبارات بث هذه الادعاءات الكاذبة التي لا تهدف إلى تضليل المجتمع الدولي عمداً فحسب، بل أيضاً إلى التلاعب بولاية الأمانة العامة للأمم المتحدة خدمةً للمصالح السياسية التي تعوق الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار المذكور أعلاه.

ونود أن نشدد مرة أخرى على أن جمهورية إيران الإسلامية لم تمتلك قط أسلحة نووية، وأنها لا تمتلك هذه الأسلحة اليوم، ونتوقع أنها لن تمتلكها أبداً في المستقبل، على نحو ما هو متوخى في التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرار 2231 (2015)، وعلى نحو ما يضمنه التعاون المستمر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالنسبة إلى الادعاءات التي تلقي بظلال من الشك على امتثال إيران للفقرة 3 من المرفق بـ القرار 2231 (2015)، فإننا نعتبر أن الادعاءات المتحيزة سياسياً والخاطئة التي تزعم أن مركبات الإطلاق الفضائية الإيرانية "تكد تكون مطابقة" للقذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة نووية، هي ادعاءات غير مقبولة. فلا أساس لهذه التلميحات من الناحية الفنية وهي تستند حصراً إلى تقييمات تخمينية. كما أننا نرفض بشدة المنطق الخاطئ الذي يساوي بين الإنتاج العالمي للصواريخ الفضائية وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وعلاوة على ذلك، إن أيّاً من المعاهدات والآليات الدولية القائمة لا يمنع، مباشرة أو ضمناً، جمهورية إيران الإسلامية من تطوير برنامجها الفضائي. ولا يُفترض أن تطبق معايير الفئة الأولى من مرفق



نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، التي يساء استخدامها من قبل بعض الدول لسوق اتهامات لا أساس لها ضد إيران، في سياق تنفيذ القرار 2231 (2015) لتحديد ما إذا كانت أي قذائف تسيرارية مصممة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية.

وبما أن مجلس الأمن لم يزود بأي معلومات موثوقة تفيد بعكس ذلك، فإن الاتحاد الروسي ما زال ينطلق من تقييمه السابق الذي مفاده أن إيران تستجيب بحسن نية للدعوة ذات الصلة الموجهة إليها في الفقرة 3 من المرفق بـ القرار 2231 (2015).

أما بالنسبة إلى الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المؤرخة 18 أيار/مايو 2023 ومرفقها، وكذلك في رسالة الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة المؤرخة 22 أيار/مايو 2023 التي تكرر عملياً السرد نفسه وتشير إلى بعض "التقارير المستقاة من مصادر مفتوحة"، فنود أن نشدد على أن تلك الرسائل ولا وثيقة وزارة دفاع المملكة المتحدة تقدم أي دليل موثوق به على ما يسمى "انتهاكات" القرار 2231 (2015). بل على العكس من ذلك، فهي لا تعدو كونها الرأي الشخصي للسلطات البريطانية (كما يتضح بشكل خاص من جملة "تقدّر المملكة المتحدة..."). وفي الواقع، تقرّ لندن بأنها حتى لم تستكمل الإجراءات ذات الصلة (كما يتبين من الإشارات إلى "التفتيش الأولي" و "التقييم الأولي للمملكة المتحدة" و "تخضع الأصناف الآن للتقييم التقني"، وما إلى ذلك). إن هذه العجالة من قبل المملكة المتحدة تبين بوضوح أن السلطات البريطانية ليست على يقين من صحة وصوابية استنتاجاتها، كما أنها تبين طابعها ذا الدوافع السياسية.

وفي ما يتعلق بما يسمى "الأدلة التي ضُبطتها الفرق HMS Lancaster خلال عملية الاعتراض البحري في خليج عمان"، نود أن نشدد على أن الاتهامات الموجهة إلى إيران، من خلال ربطها بقرار مجلس الأمن 2216 (2015)، هي أبعد ما تكون عن الواقع. إن الاتحاد الروسي يعرب عن قلقه البالغ إزاء "عمليات الاعتراض"، التي ربما كانت مرغبة، التي نُفذت في خليج عمان في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022 وكذلك في شباط/فبراير 2023. وما من دليل يربط السفن المعنية وحمولتها بجمهورية إيران الإسلامية، كما لا يوجد ما يشير بوضوح إلى أن مكونات القذائف التي يُزعم أنها ضُبطت، مصدرها إيران. إن كل الحجج الواردة في العرض الذي قدمته وزارة دفاع المملكة المتحدة تقتصر على افتراضات مستندة إلى "شكوك" معينة (على سبيل المثال، "يُشتبه أنها من سلسلة قذائف 'قيام' الإيرانية") وإلى "الفهم" ("فهم المملكة المتحدة الحالي لأجزاء الشحنة").

وما يسمى بـ "الأدلة المقدمة من أوكرانيا" وما يتصل بها من اتهامات كاذبة لا تصمد أمام أي اختبار لصحتها. ومن المحزن أن الدول التي تروج لهذه التأكيدات تستخدمها ذريعة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن حقائق انتهاكات الصارخة لهذا القرار. ونود أن نذكر بأن التقيد الصارم بأحكام هذا القرار ليس مسألة تعود إلى اختيارهم أو إرادتهم الحرة، بل هو مسألة التزامات عليهم نابعة من المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولدى إعداد العرض المذكور أعلاه، ضربت وزارة دفاع المملكة المتحدة عرض الحائط بأي معايير ممكنة لتقديم أدلة جديرة بالثقة، إذ كانت هذه الأخيرة مكونة من حطام مسيرات جوية يصعب التعرف إليها، ومن صور فوتوغرافية غير متسقة، ومن بعض المعلومات "المستقاة من مصادر مفتوحة"، ومن نتائج "مقارنةً بصريّة" أعدتها وكالة استخبارات الدفاع التابعة للولايات المتحدة. ويبين التحليل المعمق أن صور

المكونات والحطام لا تتضمن أي علامات تشير إلى جمهورية إيران الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تُظهر إحدى الصور جزءاً مزعوماً من مسيِّرة جوية يحمل تدوينا مكتوباً بخط اليد بالأوكرانية، ما يبيِّن أبلغ بيان الطابع الاستفزازي لهذه الأدلة المزيفة التي قدمتها لندن وكيفيف في غياب أي حجج موثوقة لانتهاكات القرار 2231 (2015).

أما بالنسبة إلى المملكة المتحدة التي دعت "فريق الأمانة العامة... إلى زيارة المملكة المتحدة"، وإلى "الرغبة" في أن يجري فريق الأمانة العامة للأمم تحقيقاً لرصد تنفيذ القرار 2231 (2015) التي أعربت عنها المملكة المتحدة إلى جانب ألمانيا وفرنسا، فنحن هنا أمام محاولة صارخة وصريحة أخرى لإعطاء الأمانة العامة تعليمات في انتهاك للفقرة 2 من المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي محاولة تتعارض مع مذكرة رئيس مجلس الأمن المعنونة "مهام مجلس الأمن بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015)" المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 (S/2016/44). وقد سبق أن استرعينا انتباه مجلس الأمن إلى هذا الوضع غير المقبول في جلسته المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وكذلك عبر رسائلنا المؤرخة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/889) و 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/911) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/922).

إننا نحث مرة أخرى الأمانة العامة للأمم المتحدة على التقيد الصارم بولايتهما، على النحو المبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن المعنونة "مهام مجلس الأمن بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015)" المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 (S/2016/44)، وعلى الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة وعدم الرضوخ لضغوط بعض الدول التي تتصرف بسوء نية في محاولة منها لإضفاء شرعية على تأكيدات لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية. وسيعتبر الاتحاد الروسي أي نشاط غير مأذون به من الأمانة العامة، بما في ذلك عمليات التفتيش الميدانية، استفزازات متعمدة تهدف إلى تقويض تنفيذ القرار 2231 (2015) وعملية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا